

كلام في السياسة

هل يحاكم ميشال سليمان؟

«داعش»، هو من أخل بهذا الاتفاق عندما قرر الخروج في عمله العنفي إلى العلن. واللافت أن الظواهري يرى أن هذه المسألة «لبست تقنية وحسب، بل استراتيجية أيضاً». أي إن الظواهري كان يريد إبقاء عمل إرهابيه سرّاً حتى يحققوا أهدافهم، فيكشفوها إنداك ويعلنوا انتصارهم ودولتهم. وهو بذلك يقصد أن أي كشف لهوية تلك التنظيمات الإرهابية قبل تمكنها في الأرض ومنها، يمثل خطراً عليها وضرباً لمشروعها. يسجل الفرزلي هذه الواقعة الثانية، قبل أن يطويها على سابقتها، لي طرح التساؤل الاتهامي التالي: إذا كان مخطط الظواهري يقضي بعدم كشف وجود «القاعدة» في مناطق عدة، منها لبنان، حتى لا يُضرب إرهابها وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتنفيذ أغراضها، وإذا كان هناك مسؤول لبناني قد بادر في كانون الأول إلى كشف الأمر، والقول علناً إن الإرهابيين بانوا عندنا، وإذا كان في المقابل ثمة مسؤول لبناني آخر سارع إلى رفض ذلك وإلى العمل بعكسه، أفلا يكون مصلح الأخير قد تقاطع من حيث يدري أو لا يدري، بشكل مقصود أو عن غير عمد، مع ما أرادته الإرهابيون، وبالتالي أدى بشكل ما إلى تقصير السلطات اللبنانية في القيام بمهامها في حماية لبنان واللبنانيين؟ ثم ألا يكون هذا التصرف، في حدوده الدنيا لجهة التقصير لا غير، مسؤولاً قانوناً عن سقوط ضحايا لبنانيين وغير لبنانيين خلال نحو أربعة أعوام، من جراء حصول عمليات إرهابية كان يمكن تجنبها واستبقاها وإحباطها قبل وقوعها، تماماً كما فعلت أجهزة الأمنية أخيراً، بعدما باتت مستنكرة حيال وجود الإرهابيين؟

لا تنتهي المسألة عند موقف سليمان من موضوع «القاعدة» يوماً. بل هي تتكرر كل يوم. بالأمس أعيد استحضار المشهد نفسه مع الكلام عن وجود «داعش» في لبنان، عبر تسميات مختلفة، قد يكون آخرها ما حمل أسماء الوية مذهبية تبنت تهديدات معينة. فاللافت أن بعض السياسيين سارع إلى تكرار أداء سليمان في نفي الأمر، والجزم بأنه مختلق ومفبرك. وهو ما يطرح المسؤولية القانونية نفسها تجاه هؤلاء. تبقى مسألة أخيرة حول صحة تلك البيانات الإرهابية أو عدمها. مسألة تذكر بقاعدة علمية معروفة في علم الآثار. يقول الأركيولوجيون: ماذا لو وجدنا قطعة أثرية تمثل عملة نقدية، وثبت لدينا علمياً أنها تعود إلى قرون ماضية. هل نتساءل لحظة عما إذا كانت تلك القطعة أصلية صادرة عن سلطات تلك الحقبة، أو أنها مزورة من صنع آخرين في ذلك الزمن؟! طبعاً لا مجال للسؤال. لأنه في الحالتين، تظل القطعة نفسها دليلاً تاريخياً قاطعاً لنا حول شكل العملة في تلك الحقبة، وحول طريقة نقشها وملامح رسمها وحجمها وكل تفاصيلها. فالمرزور هو طبق الأصل في مجرد الدلالة عبر الزمن... بيانات التهديد باسم الإرهابيين هي طبق أصل الإرهاب ونياته وأهدافه وأغراضه. ويجب التعامل معها على هذا الأساس، إلا إذا كنا من الإرهابيين، أو من الذين يريدون أن يصيروا مجرد آثار.

جان عزيز

لافتة جداً وجريئة أكثر، في الشكل والتوقيت والمضمون، الخطوة التي أعلنها إيلي الفرزلي حيال ميشال سليمان. ففيما كان قضاء باريس يحتجز الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي، على ذمة التحقيق، كان نائب رئيس المجلس النيابي السابق في بيروت، يبحث مع قانونيين في إمكان مساءلة رئيس الجمهورية اللبنانية، الخارج من قصر بعدما قبل أربعين يوماً، لم يقصد الفرزلي طبعاً الإشارة إلى الترابط بين سليمان وساركوزي. ولا يطمح قطعاً إلى افتتاح مرحلة جديدة بين فرنسا ولبنان، عنوانها ملاحقة حقبة مشتركة من المسؤولين والتبعيات والسياسات. من شريك الذي نجا بنفسه بحجة الخرف، إلى قلق هولاند ذاته مما قد ينتظره إزاء النهج نفسه، مروراً بساركوزي، لكن أهم ما في خطوة الفرزلي أنها تؤثر أيضاً إلى ما يحصل اليوم من قلق وسجال حول وجود «داعش» في لبنان، وحول خلاياها اليقظة، في مقابل عيون الكثيرين النائمة من أهل السلطة والسياسة. وهو ما يطرح السؤال حول المطابقة بين مواقف هؤلاء اليوم وموقف سليمان بالأمس.

يبعث نائب رئيس المجلس النيابي السابق قانونياً، في جواز ملاحقة سيد بعدما الأخير، حول مسؤولية مزعومة ما للرجل عما حصل ويحصل في لبنان من إرهاب منذ أعوام. أقله لجهة التقصير في القيام بمهام رئيس الدولة، في «المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه»، والحنث بقسمه الدستوري لهذه الناحية. ويبدأ الفرزلي من لحظة إعلان وزير الدفاع السابق فايز غصن في كانون الأول سنة 2011، عن وجود ما لتنظيم «القاعدة» في لبنان. ويرى الفرزلي أن سليمان بادر يومها، مباشرة أو بواسطة آخرين، إلى الرد على تحذيرات وزير الدفاع ومحاولة نفيها ودحض مضمونها. علماً أن كلام غصن يومها كان مستنداً إلى معطيات وفرتها له الأجهزة الأمنية الرسمية، وبالتالي يحدد الفرزلي واقعة أولى مفادها أن سليمان كان مسؤولاً بشكل ما، مباشرة أو مداورة، عن عدم الكشف عن وجود تنظيم إرهابي على الأراضي اللبنانية.

يسجل الفرزلي هذه الواقعة، قبل أن يربطها في البحث والقياس بواقعة أخرى أشد خطورة وانتهاماً. وهي ما كشفه موقف بارز لزعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري، في 19 نيسان الماضي. ففي رسالة مصورة وزعت يومها، يكشف خليفة أسامة بن لادن عن سر الخلاف بينه وبين تنظيم «داعش»، حيال الصراع الذي يقوده التنظيمان الإرهابيان في منطقة المشرق، من العراق إلى سوريا وصولاً طبعاً إلى لبنان. يقول الظواهري في ذلك التسجيل. الوثيقة الذي حمل عنوان «الواقع بين الأمل والأمل»، أن السبب الأبرز للخلاف هو أنه «كان ثمة اتفاق بين الطرفين يقضي بعدم الإعلان عن وجود القاعدة في بلاد سوريا». وأن البغدادي، زعيم

النيابية في موعدها غير وارد عند جميع الأفرقاء، يبدو الاتجاه إلى التمديد للمجلس النيابي الحالي هو الأكثر قابلية للتنفيذ. وفي هذا الإطار علمت «الأخبار» أن «اتفاقاً حصل بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب وليد جنبلاط على ضرورة تجنب الانتخابات النيابية في أوضاع كهذه». وبدأ الثنائي العمل على تهيئة أجواء التمديد للمجلس، والمهلة التي يتشاوران بها قد تتراوح بين سنتين ونصف السنة أو ثلاث سنوات. وفيما لا تزال الهجمة على مبادرة رئيس تكتل التغيير والإصلاح ميشال عون الأخيرة مستمرة، أشار النائب الآن عون إلى أن التكتل يعول حالياً على «جدية» عند أفرقاء آخرين مثل تيار المستقبل، نافياً ما يُحكى عن أن المبادرة التي تم إطلاقها أخيراً جاءت رداً على فشل الحوار مع المستقبل. وأوضح أن «الحوار لا يزال قائماً معه، لكن رئيس الحكومة السابق سعد الحريري يواجه عقبات داخلية وخارجية تعيق تقدم الأمور».

سجال بين باسيل وميقاتي

من ناحية أخرى، تتفاقم أزمة النازحين السوريين في لبنان يوماً بعد يوم. وفي ظل التحذير اللبناني والدولي من تطور سوء أحوالهم والحديث عن أعداد النازحين التي تفوق الإحصاءات الرسمية، رأى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أن «لبنان يشهد كارثة كبيرة نتيجة النزوح السوري». ولفت في مؤتمر صحفي، عرض خلاله التطورات في ملف النازحين السوريين، إلى أن «لبنان يعطي النازحين كهرباء بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، والمستشفيات تسجل 80 حالة ولادة سورية مقابل 40 ولادة لبنانية، ما يعني أن هذا النزوح اقتصادي لا سياسي». وأشار إلى أن «لبنان نفذ اتفاقيات من دون التوقيع عليها، وفتح حدوده من دون مقابل، ولم يمارس لبنان حقه في منع النازحين السوريين من ممارسة أمور لا يحق لهم القيام بها». وقال: «نلاحظ محاولة لفرص أمر واقع وإقامة مخيمات داخل الأراضي اللبنانية»، مؤكداً أن «أي شكل من أشكال شرعنة مخيمات النازحين السوريين في لبنان هو نوع من توطئ». وبعدها انتقد باسيل الحكومة السابقة على أدائها في إدارة ملف النازحين، رد رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي على باسيل قائلاً إن «وزير الخارجية يعلم جيداً أن الحكومة التي كان وزيراً فيها وجدت نفسها فجأة أمام معضلة إنسانية كبيرة، في موضوع النازحين السوريين، ولم يكن ممكناً معالجتها في حينه بأفضل مما كان، كما يعلم جيداً أن كل محاولة من الحكومة للحد من دخول النازحين كانت تقابل بحملة داخلية وخارجية عنيفة، إضافة إلى الضغوطات الدولية الكبيرة على لبنان لعدم إقفال الحدود».

الأسير وزريقات

أمنياً، هاجم الناطق الإعلامي باسم كتائب عبد الله عزّام، سراج الدين زريقات، عبر موقع «تويتر»، حساب «لواء أحرار السنة في بعلبك»، معتبراً أنه «اسم وهمي لحساب تديره آياد تابعة لحزب إيران، محذراً من التواصل معه». وفي الإطار عينه، ظهر الشيخ الفار أحمد الأسير في شريط مصور بعنوان «نصيحة إلى آل سعود»، هاجم فيه العائلة الحاكمة في الجزيرة العربية، متهماً إياها بالفشل في الداخل والخارج وبإسترضاء الغرب للحفاظ على عرشها. ووصف الأسير تيار المستقبل بـ«الصحوات».



نبيه بزّي سيبدأ حركة مشاورات في الأسبوع المقبل مع كل الكتل النيابية ورؤسائها لمحاولة تحريك الركود الرئاسي والبحث في مخارج للأزمة الرئاسية، يأتي بعد تحرك فرنسي لحلحلة العقد الرئاسية، مع التأكيد على وجوب عزل لبنان عما يجري حوله». وكشفت مصادر مقربة من بزّي أن «أخباراً وصلت إلى عين التينة تفيد بأن فرنسا ستبدأ حركة مشاورات مع دول أخرى لتسهيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية». ويأتي هذا التحرك بعد «اتصالات فاتيكانية بروسيا لضرورة العمل على حماية الموقع المسيحي الأرفع في المشرق. وستشمل



يتشاور بري وجنبلاط في إمكان التمديد ثلاث سنوات للمجلس النيابي



الاتصالات روسيا والفاتيكان وأميركا والسعودية وإيران». هذا وقد يزور عدد من الشخصيات السياسية اللبنانية باريس قريباً، للبحث في كيفية تسهيل الانتخاب. وفيما يظهر أن الاتفاق على قانون انتخابات جديد مستحيل في الوقت الراهن، وأن إجراء الانتخابات

تقرير

«فاشوش» العراضة الأمنية عند أسوار «رومية»

رضوان مرتضى

القلق والترقب سيدا الموقف عند أسوار «سجن رومية». العملية الأمنية المحتملة لتحرير سجناء إسلاميين ينتظرها العسكريون كأنها أمر واقع لا مفر منه. أجواء الحذر تخيم على الطريق المؤدي إلى السجن. يلي نقطة الجيش الثابتة، حاجز لقوى الأمن الداخلي استحدث ليعترض طريق السالك إلى السجن المركزي. المرور هنا ممنوع إلا لحاملي التصاريح الخطية. حتى الضباط يخضعون للتفتيش. أما زوّار السجن، فيتكدبون عناء المشي صعوداً لمسافة طويلة حاملين «زوّاد» أبنائهم السجناء. تكمل باتجاه مبنى السجن، فيطالعك صهريج مياه، رُكن صُدفة أو القصد منه أن يكون ساتراً. أسوأ ما في زيارة هذا السجن إجراءاته الأمنية. إجراءات مملة تتحملها على

مضض، لعلمك أنها للاستعراض الأمني لا غير. فالسجن، كان ولا يزال، يعج بالمخدرات والهواتف وحتى الأسلحة. عناصر التفتيش هنا لا يتركون صغيرة ولا كبيرة إلا يفتشونها. يُفتشون الضباط والأيام يقول العسكرية وكل من يريد العبور. يقول أحدهم إنها إجراءات أمنية استثنائية، يحتمها الظرف الأمني، وفرضها قائد سرية السجن العقيد أنطوان ذكرى. يضيق الضابط الذي تولى سرية السجن على كل شيء. التدقيق في بعض جوانبه غير منطقي. لأثمة الممنوعات لا تنتهي. هنا ترى العناصر ضائعين، يكادون لا يتركون تفصيلاً إلا يبلغونه إياه. ممرات التفتيش هنا أقرب إلى حواجز ذل، لكن من دون جدوى. فهل يفيدنا العقيد ذكرى، لماذا لا تنسحب إجراءات التفتيش هذه على طابق السجناء الإسلاميين في

المبنى ب؟ هل يفيدنا بسبب استمرار ضبط مخدرات داخل السجن، بحسب ما تدل التقارير الصادرة عن قوى الأمن الداخلي، ومن أين تدخل هذه المخدرات؟ الجواب واضح. فعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال «رومية»، بالنسبة إلى بعض السجناء، فندقاً من خمس نجوم. لا يختلف اثنان منهم على ذلك. نزلاء السجن الأخرى أكثر من يعلم ذلك. حتى إن معظمهم يبذل قصارى جهده لتحصيل «واسطة» تنقله من جحيم سجنه إلى جنة السجن المركزي في رومية. فهنا، مهما ساءت الأحوال، يبقى كل شيء مباحاً. والقاعدة الذهبية تقول: التضييق الأمني لا يلغي إدخال الممنوعات، إنما يرفع سعر الرشوة التي يتقاضاها من يسمح بإدخال مخدرات أو هواتف ذكية أو مكيفات أو كمبيوتر محمول أو سلاح... إلى زنازين الموقوفين.